المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جامعة المستقبل المحددات العلمية والآفاق الوطنية
اسم الكاتب: أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2029
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 08:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة المستقبل
المحددات العلمية والآفاق الوطنية

الاستاذ

الدكتور

عبد السلام ابراهيم

بغد (*)

المقدمة

لماذا تقدم الآخرون وتأخرنا؟ لماذ تطورت شعوب أوروبا وامريكا الشمالية وبقينا نراوح في أماكننا؟ لماذا لحقت اليابان ودول شرقي آسيا والهند ودول أخرى بالركب المتقدم وضللنا نحن الطريق نبحث عن ضوء خافت في عتمة الدروب المتخلفة؟

لاشك أن هذا السؤال التقليدي الذي ظل يتردد ويتجدد منذ عقود، سوف يبقى معنا الى حين... الى حين أن ندرك هوة تخلفنا وتراجعنا، وأن نتدبر الامر بجدية وحرص، فالامر خطير والداء معضل ومستقبلنا- أن بقينا على حالنا- لا يبشر بخير!

وليس من مهمة هذا البحث الغوص في أسباب تخلفنا وتقصيرنا عن اللحاق بالآخرين، فهذا موضوع معقد ومتشعب، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله. وعليه فإن البحث أختار مفردة واحدة هي التعليم أو بالاحرى نوعية التعليم وعلاقته ليس بالتخلف أو التقدم حسب، وانما – وهنا مربط فرسنا- في بحثنا المتواضع هذا، بالوحدة الوطنية لافراد المجتمع الواحد، وكيف يؤدي التعليم دوره في ترصين دعائم هذه الوحدة أو تفكيكها! كيف يكون التعليم أداة لتقدم المجتمع أو تخلفه، كيف يكون التعليم رسولا للمحبة والتسامح والصفح أو نذيرا يحمل بين ثناياه الكراهية والحقد والتباغض. كيف يكون التعليم مشعلا للحرية والاستقلالية، لا أن يكون وسيلة أخرى لتنمية ثقافة الخضوع والاستتباع والذيلية.

وعليه فإن البحث وضع فرضيته وهي أن هناك علاقة بين نوعية التعليم وترصين دعائم الوحدة الوطنية، وبالتالي فأن التخطيط لجامعة المستقبل لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا في ضوء حل هذه الاشكالية، إشكالية التعليم والبناء الوطني، فالتعليم كما قلنا سلاح ذو حدين على هذا الصعيد.

وقد سلك البحث دروبه الصعبة متوسلا بمناهج عدة أبرزها الكمي والمقارن مع استخدام لغة الوصف والتحليل قدر الامكان.

ولا نكشف سرا عندما نقول أن البحث مال أو انحاز الى ذلك النوع من التعليم المفضي الى ترصين دعائم الوحدة بين أبناء الوطن الواحد مهما تعددت انتماءاتهم الفرعية، لإن ذلك هو النيسم

(*) **مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.**

المفضي الى رحاب جامعة المستقبل، جامعة العلماء والمبتكرين والفاعلين في عصر لم ولن يعد فيه مكان لمتقاعس أو منكفئ على ماضي لن يعود، وإنما لمن يتطلع الى مستقبل مرغم بالذهاب إليه.

مدخل تاريخي مبتسر

بدءا نقول أن ما يشرف الجامعة العراقية أو المؤسسة التربوية العراقية، أنها وريثة سلسلة طويلة من المدارس الريادية، في مقدمتها المدرسة السومرية، التي مثلت المحفل العلمي الاول في تراث الانسانية[1].

فبعد أختراع الحرف أو الكتابة السومرية– المسمارية، التي كانت في حينها أعظم إنجاز بشري، أنطلقت من أرض سومر مواكب العلم لتضرب بانوارها أقبية الظلام في شرقي الارض وغربيها. وقد دلت المكتشفات الآثارية في جنوبي العراق أن عدد المدارس ازداد منذ الألف الثالث قبل الميلاد في بلاد سومر، وأن التعليم كان نظاميا قد لا يختلف عما نعرفه اليوم من نظام للمدرسة الحديثة، وإن كان أبرز أهداف المدرسة السومرية في البداية يقتصر على تعلم اللغة وتدريب الموظفين والاداريين والعاملين في المعابد. ثم تطورت أهدافها لتشمل الحياة العقلية اذ أصبحت المدرسة مراكز للعلم والثقافة تخرج فيها العلماء في (اللاهوت) ((اللغة) ((النبات) ((الحيوان) (الجغرافية) (التعدين) وغيرها من فروع العلم. ولنا وقفة مع نظام المدرسة السومرية الذي ينظم العلاقات بين أقطابها– المدير– المعلم– الطالب، فقد أسست على جوانب أنسانية وتربوية بأنسيابية العلاقات الانسانية الحميمة . فقد كان واجب المعلم فضلا على متابعة تحصيل الطالب للعلم، من مثل إعداد الواح جديدة لينسخها الطلاب وتصحيح الالواح المنسوخة وسماع محفوظ الطلاب من الواجبات البيتية بطريقة تضمن أنسيابية التحصيل والتعلم بعيدا عن الاسلوب القسري غير المبرر تربويا. فقد كانوا يشجعون طلابهم بالثناء عليهم وبإنجازاتهم والمديح أمام زملائهم، ولاسيما أن الطالب (السومري) كان يقضي نهاره كاملا في المدرسة بحرص في مدة مكوثه فيها على تجنب سوء السلوك والتقصير في إداء الواجبات، وكان يتحاشى التكلم في الدرس أو الوقوف أو الخروج من الصف بدون اذن. وكانت أسرة الطالب تتلطف مع المعلم أذ يجلسونه عند زيارتهم في (مقعد الشرف) ويقف الطالب على خدمته. لقد كان يكنى مدير المدرسة السومرية ((المدرسة) والمعلم (الأخ الكبير) والطالب (ابن المدرسة). ولعَّل هذه الكنى تحدد للقارئ عمق العلاقات (لحميمة وصدقها بين أقطاب العملية التربوية في المدرسة السومرية وفي تطبيقها سلوكا وعملا يرشح التقارب ويحدث إلانسجام الذي هو أساس نجاح أو هدف أي تربوي في أية مؤسسة تربوية[2].

والجامعة العراقية، هي ايضا وريثة المدرسة الفلسفية الوسيطة على عهد الحضارة العربية– لاسلامية وعاصمة المعارف والعلوم في بغداد دار الحكمة وبيتها المأهول الناشط الفاعل. وتحديدا في هذا العهد ولدت أول جامعة عراقية ممثلة بـ المستنصرية حاضرة العلم والدرسين الفكري والفلسفي

---

[1] .تيسير عبد الجبار الالوسي، (الجامعات العراقية وبعض معطيات الاستقلالية والعمل)، العهد، بغداد، العدد . في)/ // /.

[2] ابراهيم شيخان كميت (نظرة في العلاقات التربوية: المدرسة السومرية) الثورة، العدد في (/ // /.

[3] المصدر نفسه، ص .

والعلمي الصرف. وعلى الرغم من التراجع والانزواء خلف مدارس تفقيس التخلف، إلا أن المكتبة المعرفية العلمية لم تأل جهدا في مثابرة واصلت انجاب علماء ومفكرين ومكتبة وطنية انسانية الجوهر حتى عهد ولادة الدولة العراقية الحديثة في عشرينات القرن المنصرم.... ويوم ولدت الدولة الوطنية العراقية كان عهد النهضة وبوادر تفتح جديد قد عزز أسسه، فوجدنا المدرسة العراقية تثور على الكتاتيب وتنجب جيلا مختلفا نوعيا لتتصاعد وتائر التقدم وتدخل المرأة في ميدان التعليم.... وتصبح الحاجة الماسة دعوة عملية ملموسة لتأسيس معاهد وكليات تتحول في سنوات معدودة الى جامعة بغداد وتولد تدريجيا جامعات العراق كالموصل والبصرة والمستنصرية لتصير اليوم بعدد محافظات البلاد وأكثر... غير أن الدرب لم تكن سالكة معدة لعقلاء العراق وحكمائه ولا لجامعاته ومعاهده العلمية وكان من أخطر ما جابه هذه المؤسسة اختراق الحرم الجامعي والاعتداءات المستمرة على استقلاليتها بل تجييرها حقبة غير قصيرة واخضاعها للسياسي الحزبي على حساب العلمي المعرفي.... حتى صارت الجامعة موئلا يتحكم في انشطته برنامج وافراد ليس بين اولوياتهم الجوهر العلمي. والحال (فعليا وفي ميدان الامر الواقع) أن الاستاذ لا يمكنه أداء محاضرته من دون محاذير مسبقة ومن دون أشكال من الشروط والمحددات التي تحف محاضرته واداء عمله العلمي التعليمي والبحثي... والمؤسسة الجامعية لا يمكنها أن تمضي باستقلالية في ظرف وجود عناصر لا تكتفي بتبني سياسة أحزاب بعينها، بحسب أدواتها ومكان سلطتها، ولكنها تذهب أبعد من ذلك بتنفيذ تدخلات اولويتها فتمرر أمراض الخطاب السياسي ونواهيه وسطوة شروطه غير المعرفية وغير التعليمية والبحثية وغير المنضبطة بمنطق عقلي .

أولا: التعليم العالي والضغوط السياسية والأهلية

إذن، وفي ضوء ما تقدم، فإن الاستاذ الجامعي المعاصرعانى ، بل المؤسسة الجامعية برمتها من جملة قيود تضغط بقوة، ليس على حريته الاكاديمية حسب، وانما على عمله الإعتيادي والاستثنائي مما يحول بينه وبين الابداع والابتكار. وهذه القيود كثيرة، وبالتالي لا يمكن ذكرها جميعا، بل بعضا منها، ومن هذا البعض– كما تم التنويه– تعرض الجامعة الى ضغوط سياسية واجتماعية من لدن القوى السياسية التي يرى كل فريق منها أن الجامعة ينبغي أن تأخذ بأفكاره ومعتقداته. وترى هذه القوى في الجامعة– التي تحتضن العدد الاكبر من الشباب المتعلم في البلد– الميدان والساحة الملائمتين لنشر افكارها ومبادئها، مما أدى في المحصلة الى نشوب صراعات ونزاعات ذات طابع سياسي وحزبي بالوان طائفية وعرقية ومناطقية، كانت حصيلتها وللاسف الشديد سلبية على الدولة والمجتمع والجامعة. فالنتيجة لم تكن ايجابية حتى على هذه القوى، اذ بات العنف والتهجير والترحيل الذي طال الاساتذة والادارة والطلاب عنوانا فجا لهذا التدخل. ويبدو أن الجميع أدرك مساوئ بل فواجع هذا التدخل على مستقبل الجامعة ودورها العلمي– الحضاري التنويري، مما دفع الكثير من المعنيين بالعملية التعليمية الى التصريح والتلميح الى ضرورة ابعاد الجامعة عن السياسة والحفاظ على استقلالها

[4] .تيسير عبد الجبار الآلوسي، مصدر سابق، ص ..

وجعل الحرم الجامعي حرما آمنا حقا وفعلا. وأن تكون أبواب الجامعة مفتوحة للجميع دون أي تمييز سياسي أو طائفي أو عرقي أو مناطقي وان تسود أجواء الزمالة بين الجميع .

وقد أثبت تاريخ التعليم بوقائعه القديمة والحديثة ضرر التدخل السياسي المباشر في تدهور المستوى العلمي والاكاديمي للجامعات في بلدان العالم. وقد حرصت الدول المتقدمة أن تحافظ على كيان الجامعات بعيدا عن صراعات السياسة والسياسيين ما أعطى فرصة حقيقية لان ترتقي جامعات العالم المتقدم الى ما يليق بها وما يعبر عن عطائها العلمي والحضاري لهذه البلدان، فكان حرم الجامعات لديها نزيها وخالصا للعلم والمعرفة والتطور، واعطى المكانة اللائقة للعلماء من اساتذة ومفكرين وباحثين.

أن التغييرات السياسية التي مر بها العراق عبر تاريخه المعاصر لاسيما في مرحلتنا الحالية لها تأثير سلبي كبير سببه التدخل المشوه والقسري الذي جاء به اصحاب السياسة والاحزاب المتناحرة، والتنوع الايديولوجي مقتحمين بجهالة كبيرة أسوار الجامعات والمعاهد والثانويات، ومؤسسات التعليم، مقدمين المصلحة الخاصة على حساب مصلحة الوطن، وجاعلين هذه الجامعات وسطا مثاليا ونموذجيا لهذه التيارات السياسية ما حرف المسار العلمي والتربوي للجامعات الى ثرثرة سياسية وطائفية فضفاضة سحبت مكانة العلم الى مستويات مؤسفة بامتداد المشهد السياسي البائس، وافقد الجامعة دورها الحقيقي في المجتمع الذي يحتاج الى عمل نافع يأخذ بالوطن الى بر الأمان، متواصلا بالعلم والابداع مع ما وصل اليه العالم من حضارة، ومدنية، ورقي.

أن هذا التجذر السياسي والحزبي قد انعكس بشكل كبير على حرية العلماء والاساتذة في آرائهم وبحوثهم، والرؤى العلمية، وبدأ السكوت، والتحفظ، والخوف، والقلق يحيط بحياة الجامعة على مستوى الاساتذة والطلبة والعاملين، وأدلهمت حياة الاساتذة حيرة وقلقا خاصة الذي نأوا بأنفسهم عن السياسة والحزبية كيف يجدون مكانا آمنا في الجامعة عن اضرار الواقع الحزبي الذي تعاني منه فهذه آفة قد عانت منها الجامعات العراقية طويلا[5].

وتجدر الاشارة هنا الى أن التدخلات الخارجية في الشأن الجامعي دفعت الجهات المعنية الى الاستعانة بالقوى المؤثرة في المجتمع لوقف مثل هذه التدخلات. فقد شكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ذروة التوتر الطائفي الذي شهده البلد عام لجنة خاصة بحماية أساتذة الجامعات من أعمال القتل والخطف التي تطالهم للاتصال بالمراجع الدينية العليا (للتدخل في حماية الثروة الوطنية المتمثلة بالاساتذة الجامعيين من القتل والخطف فضلا عن مطالبتهم بنأي الجامعات عن التجاذبات والصراعات بأنواعها وأشكالها لتتصرف لاداء دورها الريادي كمراكز للعلم والتنوير) وقال مصدر مسؤول في الوزارة في حينها (أن الكفاءات العلمية في العراق تتعرض للقتل حيث لجأت مؤخرا[6]

---

[5] .عبد السلام ابراهيم بغدادي (تطور التعليم العالي والحريات الاكاديمية في العراق –) مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد (() شباط) .

[6] .رعد أحمد علي، (ثلاثية المعاناة في التعليم الجامعي) صحيفة الصباح، بغداد، العدد في) / ( ) / ( ) / .

للسفر خارج العراق لحماية انفسهم. وبذلك سيعاني التعليم في العراق من أزمة لا تمكنه من اللحاق بالتطور الحاصل في العالم)[7].

وعند تحسن الوضع الامني نسبيا في بغداد وبعض المحافظات أواسط عام وعد رئيس الوزراء (بتهيئة مناخ ملائم لعودة اساتذة الجامعات الى البلاد، واتخاذ خطوات لبناء الجامعات على أسس صحيحة بعيدا عن الانتماءات الطائفية والقومية). واوضح رئيس الوزراء- حسب بيان صدر عن المكتب الاعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، تلقت صحيفة الصباح، نسخ منه- أنه سيتم (منح الجامعات فسحة واسعة من الاستقلالية، ليتم التنافس، وتفجير الطاقات، كما سيعطى التعليم الاهلي نفس الفرصة، لكنه شدد على أن ذلك يجب أن يكون ضمن ضوابط لا تمس السيادة والقانون)... (ونقل البيان عن رئيس الوزراء تأكيده ضرورة أحترام النظام الداخلي للجامعة وعدم جعلها وسيلة لتحقيق غايات سياسية أو فكرية لجهة معينة، وأن تكون الجامعات العراقية للعلم والدراسة، وأضاف رئيس الوزراء، نريد أن نبعد الجامعات عن الانتماءات الطائفية والقومية، وأن يسأل الطالب عن مستواه الدراسي وما سيقدم، وان يعامل الجميع كعراقيين)[8].

أن هذا البيان الذي يؤكد على ضرورة استقلالية الجامعة والنأي بها عن التدخلات الطائفية والعرقية لتأخذ طريقها الصحيح نحو العلم والبحث العلمي، انما هو في الوقت نفسه اشارة الى وجود تدخلات اهلية في الشأن الجامعي حاولت وتحاول سحبه عن المسار الاكاديمي المحايد والموضوعي[9].

ومما يدل- والدلالات كثيرة- على وجود تدخل جهات سياسية وأهلية في الشأن الجامعي، ما -كره وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعد عودته الى منصب الوزارة (تموز) في مؤتمر صحفي عقده يوم ///) (أن جهاز امن الوزارة عثر على عبوة ناسفة معدة من مواد شديدة الانفجار، وهي مادة السي فور وعجينة تي أن تي في الطابق الثالث للمبنى. مشيرا الى أنه تم ابلاغ (وزارة الداخلية بالامر وأنها تجري تحقيقا اصوليا بهذا الشأن. واوضح ان مسؤولين فنيين في وزارة الداخلية أكدوا أن العبوة كانت معدة لتدمير ثلاثة طوابق من المبنى)[10].

ويبدو أن الوزير، وتأثرا بهذا الحادث، وبتجربته السابقة في الوزارة التي استمرت سنتين (-)[*]، أدرك أن هكذا حادثة ومثيلاتها انما تعود في بعض جوانبها الى ما تعانيه الجامعات من تدخلات (من خارج الوسط الجامعي) أثّرت ولم تزل تؤثر على حيادها. لذا أشار الى أنه (يعمل وفق مبدأ استقلالية التعليم وترصين العملية التعليمية في العراق). مضيفا: (أن لم تكن هناك استقلالية في التعليم ستكون هناك تدخلات في الحركة التعليمية تؤدي الى الفوضى، حيث وجه رئيس الوزراء على أن يكون التعليم مستقلا وبعيدا عن التحزبات. مبينا ان لوزارة التعليم العالي رؤية للارتقاء

---

[7] **الصباح، بغداد، العدد : (في /// : (/.**

[8] **الصباح، بغداد، العدد في /// : (/.**

[9] **عبد السلام بغدادي، تطور التعليم العالي.... مصدر سابق، ص .**

[10] **الصباح، العدد في /// : (/.**

[*] **عاود الوزير عمله من جديد عام - .**

وتلبية احتياجات التنمية، ولتكون في مصاف المنظمات العالمية لتحقيق المعرفة وتحقيق التنمية الوطنية) .

وكرد على ما عانته الجامعات من تدخلات أعلنت جامعة بغداد في أيلول (استقلالية الحرم الجامعي عن أية تأثيرات حزبية أو طائفية).

وقال رئيس الجامعة (لن يكون ثمة تأثير للاحزاب السياسية أو التجاذبات الطائفية على سير الدراسة في الجامعة التي يعدَّها بعيدة بدرجة كبيرة عن الصراعات اذ تخلو –على حد تعبيره– المؤسسات الجامعية من الشعارات السياسية أو صور الرموز، مبينا أن الجامعة مستقلة) .

وعن معاناة الاستاذ خلال المرحلة المعاصرة، قال رئيس جامعة بغداد في لقاء أجرته معه أحدى القنوات الفضائية، (أن الاستاذ ثروة وطنية يجب المحافظة عليها) جاء ذلك في معرض رده عن سؤال حول هجرة العقول والاساتذة في ظل الاوضاع الامنية واستهداف هذه الشريحة بشكل خاص.

حيث أكد رئيس الجامعة (استطيع القول أن هذه الشريحة واسميهم "بالمرابطين" لما أبدوه من صبر وتحمل في ظل كل الظروف الصعبة والمعروفة للجميع، لاسيما ممن آثروا البقاء وعدم ترك البلد والمواصلة في أداء عملهم في كلياتهم ومعاهدهم). وأشار رئيس الجامعة (أن هذه الشريحة العلمية والثقافية تعرضت الى عمليات استهداف ارهابية كان الغرض منها إفراغ البلد من علمائه واساتذته وكل الخبرات والمهارات وبالتالي التأثير على مستقبله وجعله بلدا متخلفا. وقد قدمت جامعة بغداد نسبة عالية من الشهداء من التدريسيين والموظفين والطلبة). ودعا رئيس الجامعة في ختام اللقاء الحكومة العراقية (الى بذل المزيد من الجهود للمحافظة على اساتذة الجامعات مشدد(على أن الحكومة يجب عليها ان تتخذ مختلف الاجراءات للمحافظة على الاستاذ الجامعي وحمايته والعمل على دعمه ماديا ومعنويا ومنح هذه الشريحة امتيازات مناسبة وتحسين وضع الاستاذ الجامعي مما يخلق أجواء مناسبة لعودة العقول التي هاجرت) [11].

وأبدى بعض رؤساء الجامعات العراقية حرصهم الشديد على حفظ استقلالية الجامعة وابعادها عن الضغوط السياسية المختلفة، فقد أعرب رئيس جامعة المثنى (محافظة المثنى ومركزها مدينة السماوة) عن رفضه لتعرض (الجامعة لضغوط ولتدخلات كثيرة من قبل الاحزاب السياسية في المحافظة بهدف التأثير على عمل ونهج الجامعة والتدريسيين فيها)، واوضح رئيس الجامعة في مؤتمر صحفي عقده في مبنى رئاسة الجامعة يوم) /// قائلا((تعرضنا ونتعرض لضغوطات سياسية وحزبية كبيرة جدا(لمحاولة حرفنا عن منهجنا العلمي باتجاه السياسة). مشيرا(الى (أن الجامعة وهيئتها التدريسية لن تسمح بانحراف الجامعة عن منهجها العلمي وجرها الى تأثيرات وتجاذبات سياسية). وعبر

---

[11] **المشرق، بغداد، العدد في ///) /.**

[12] **الصباح، العدد في ///) /.**

[13] **صحيفة (الجامعة اليوم)، جامعة بغداد، قسم الاعلام والعلاقات العامة، العدد (() السنة الثانية)، كانون الاول) ().**

عن رجائه من الجميع (التعاون مع الجامعة في ممارسة كل ما هو صحيح وتربوي ورفض ما عدا ذلك). مشيرا الى (أن الحريات لها حدود والضغوط لها حدود) .

ولا يحتاج هذا الكلام الى تعليق أو شرح فهو يعكس مدى معاناة الادارات الجامعية من التدخلات السياسية في الشأن الجامعي لحرف الجامعة عن أداء رسالتها العلمية المحايدة والموضوعية في حرية وشفافية.

ومن جانبها أكدت جامعة كربلاء عن قناعتها (أنه لا مكان لنظام المحاصصة السياسية في عمل الجامعة ومعتبرة أن الغاية الاساسية لعمل الجامعات هو العمل العلمي الاكاديمي). ونقل مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن عميد كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة (كانون الاول) قوله (بعدم وجود مكان للمحاصصة في جامعة كربلاء بفضل ادارتها التي كان لها تأثير واضح في ابعاد الجامعة عن هذه المحاصصة، داعيا الى العمل بحرص ووطنية واخلاص لبناء البلد، مؤكدا أن بقاء الجامعات باستقلالية بعيدة عن المحاصصات يضمن نجاحها) [14].

ومن جانبهم أعرب الطلبة في أكثر من مناسبة عن حرصهم على أستقلالية الجامعة ونبذهم للخروقات التي تتعرض لها الجامعة من قبل قوات الاحتلال بين الفينة والاخرى، ومن ذلك ما جاء على لسان أحد ممثلي منظمة سويدر – أحدى منظمات المجتمع المدني في بغداد، خلال المؤتمر الثاني للمنظمة (أيلول)، من أن مؤتمرهم الاول خرج بتوصيات منها (احترام قدسية الحرم الجامعي من أي خرق من القوات الامنية المتعددة الجنسية وضرورة استقلالية التعليم والمؤسسات الاكاديمية والجامعات) .

ومما يجدر ذكره هنا، أن كثير من طلبة العراق ظلوا ولا زالوا يدافعون عن قدسية الحرم الجامعي، واستقلاليته، في اطار عراق موحد مستقل. ففي تظاهرة طلابية في مدينة النجف الاشرف ( ) (ردوا هتافات، بينها "نعم نعم للوحدة" وفي الموصل هتفوا خلال الشهر ذاته "نعم نعم للوحدة الوطنية، لا لا للاحتلال" [15].

وللاسف– وبرغم هذه الدعوات والمناشدات والانتقادات فأن التدخلات في الشأن الجامعي والخروقات التي تنتهك حرمة الحرم الجامعي وحرية الاستاذ الاكاديمية لازالت مستمرة، سواء من قبل قوات الاحتلال – أو القوى السياسية المختلفة، وأن خفت حدتها عن السابق.

ثانيا: التعليم العالي وإشكالية الديمقراطية

وعلى أية حال، فأنه ينبغي في كل الاحوال، أن يكون حاضرا في الذهن، أن التعليم– ونعني به التعليم الحديث، التعليم المتمتع بالاستقلالية والحرية الاكاديمية، التعليم الديمقراطي– ، هو

---

[14] **الصباح، العدد في / // /.**
[15] **الصباح، العدد في / / /.**
[16] **الزمان، طبعة بغداد، السنة الحادية عشرة، العدد في /// /.**
[17] **الحياة، لندن، العدد، في /// /.**

الاداة المعول عليها في تحقيق النقلة النوعية لاي مجتمع يرنو الى الخروج من شرانق التخلف والتبعية الى آفاق التنمية والتقدم والاستقلال. التعليم المؤمن بقدرة العقل البشري على الابداع والابتكار والتأصيل.

وهذا لا يمكن أن يتحقق بطبيعة الحال، الا عن طريق وجود قدر عال من الديمقراطية يفسح المجال واسعا أمام احترام حقوق الانسان والحريات العامة، وفي مقدمتها الحريات الاكاديمية واحترام حق الانسان في الوصول الى المعلومة والحقيقة العلمية، والغاء القيود التي تحد من حرية اجراء البحوث العلمية أو التجارب المخبرية، الا فيما يلحق ضررا بالذات الانسانية أو يحدث دمارا في البيئة الطبيعية التي تحيا بداخلها الكائنات الحية، أو يتسبب في خلق أجواء تشجع على الكراهية العرقية أو الثقافية، عبر خلق مناخات موبوءة تنمي ثقافة العنف والتعصب والتطرف، وما ناظر ذلك.

أن التعليم الديموقراطي، أو التعليم الذي يسعى نحو تحقيق الديموقراطية، سيما في البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) ينبغي أن يعتمد مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات العامة، ومنها الحرية الاكاديمية التي تكفل الوصول الى المعلومة المتوخاة دون ضغط أو اكراه، بل دون تمييز لمن يطلب هذه المعلومة، بمعنى دون تفريق بين طالب وآخر، أو بين باحث وآخر وفقا للاعتبارات المختلفة التي تقوم على التصنيفات الجهوية او القبلية أو الثقافية (الدينية والطائفية واللغوية) أو السياسية (الانتماءات الحزبية والايديولوجية). ففي التعليم الديموقراطي، ينبغي أن يكون الجميع على قدر واحد من المساواة دون تفريق أو تمييز أو محاباة بين مواطن وآخر. ذلك ان الحق في التعليم، حق ينبغي أن يكون مكفولا للجميع، حق يقوم على روح المواطنة، والمواطنة تعني أولا وقبل كل شيء المساواة، بمعنى المساواة الفعلية وليس النظرية بين جميع المواطنين، بمختلف انتماءاتهم الدينية والقومية والعرقية والطبقية [18].

وهذا يعني أن التعليم الديموقراطي يؤدي وبصورة عفوية وطوعية نحو تبني ثقافة المشاركة أو المساهمة السياسية، لانه يقود أولا تجاه خلق فرص الترقي والحراك الاجتماعي لجميع المواطنين في الدولة أو المجتمع، عن طريق مخرجاته التي تنتج شرائح التكنوقراط، وفئات المتعلمين والمثقفين، التي تشكل بدورها العامود الفقري أو الطبقة الوسطى للمجتمعات المعاصرة (الاوروبية والامريكية واليابانية والشرق آسيوية). وهي شرائح وفئات دفعت وتدفع باستمرار نحو ضخ دماء جديدة في شرايين الحياة الديموقراطية، عبر إدخال أجيال جديدة من الشباب المسلح بالعلم والتقنية والابداع المجسد لروح العقلانية والحداثة والريادة والجرأة والتجدد الحضاري.

والتعليم الديموقراطي يقود ثانيا وبشكل عفوي وتدريجي، ولكن حاسم، نحو تقليص دور القوى التقليدية في المجتمع، وهي القوى المقاومة للتغيير، القوى المناهضة للتحديث والتطوير والتجديد. فهذه القوى العصبوية المنتفعة من حالة التخلف العام التي تسود بلدان العالم الثالث ومجتمعاتها، لا يمكن أن تتراجع عبر سن أو تشريع القوانين والانظمة، وأنما عبر التعليم الديموقراطي– التعليم المدني

---

[18] .عبد السلام ابراهيم بغدادي، (أفكار أساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق) في: مؤلف جماعي، الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية، (عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الانسان) .

الحديث– الذي يخلق النواة والبيئة الصالحة لنمو الشرائح الاجتماعية الوسطى، التي تكون عماد التغيير والتحديث والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن أجل أن يأخذ التعليم الديموقراطي في مؤسساتنا التعليمية والعلمية (المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي)، فرصته المتوخاة، فأن الضرورة تقتضي تبني بعض الخيارات المتاحة ومنها:

ينبغي أن يقوم هذا التعليم على مبدأ احترام الحريات الاكاديمية التي توفر للعاملين في هذا الحقل أجواء العمل والتدريس والبحث بلا قيود. ولكن هذا لا يمنع من وضع ضوابط عامة، وهي ضوابط تحافظ على الحرية عن طريق حمايتها من الفوضى. فالحرية الاكاديمية لا تعني احلال الفوضى عوضا عن النظام؛ اذ أنها هي نفسها جزء من الحرية العامة، والحرية العامة كما يعرف المختصون في حقل النظم السياسية والقانون الدستوري حرية يكفلها، بل وينظمها القانون، فما يجري على الكل (الحرية العامة) يجري على الجزء (الحرية الاكاديمية) [(*)].

وبما أن الحرية الاكاديمية تنظم بقانون، فأن هذا القانون ينبغي أن يضمن احترام هذه الحرية للتنوع Diversity الثقافي أو القومي أو اللغوي، وأن لا تكون أداة لاثارة الحساسيات الدينية أو الطائفية أو القومية أو ما شابه ذلك، وأن تترك ما يفرق وأن تتبنى ما يجمع ويوحد.

بكلمة أخرى، أن على التعليم الديموقراطي بمفرداته المختلفة أن يحترم الخصوصيات والثقافات الفرعية– بمختلف الوانها القومية والدينية وحتى الطبقية– وأن يعتمد (الوسطية)، وأن لا يغلب وجهة نظر قومية أو دينية أو مذهبية على نظيراتها، وأن يترك للناس خياراتهم الثقافية، مع مراعاة أن تكون هناك قيم رضائية يتم الاتفاق بشأنها بخصوص المناهج والمفردات الدراسية.

والفقرة السابقة تقود الى ضرورة الالتزام بمنهج (رضائي) عام يتبنى قيم ثقافة تحافظ على الوحدة الوطنية وترصن دعائمها وأركانها، عن طريق الابتعاد عن أي مفردة تترك ندبا قاتمة في ذاكرة النشئ الجديد، ومن ذلك مثلا: ضرورة أن تخلو مفردات المواد الدراسية من الوقائع والحوادث التي قد تثير التباسات أو اشكاليات بين أفراد المجتمع.

---

[19] المصدر نفسه، ص .

[(*)] يقول المفكر العربي المعروف أدوارد سعيد، عن غياب الحرية الاكاديمية والحرية السياسية في الجامعات والمجتمعات العربية (غالبا ما أعتمد الامتثال السياسي بدلا من الامتياز الفكري كمعيار للترقية والتعيين، وكانت النتيجة العامة أن الجبن والنزعة المحافظة أصبحت تتحكمان بالسلوك الفكري. تبعا لذلك، لم يرحل الكثير من الاشخاص اللامعين والموهوبين عن العالم الثالث في نزف هائل للادمغة فحسب، بل يمكن أن أقول أن فكرة الحرية الاكاديمية كلها خضعت لانتقاص كبير. ولم يعد بامكان المرء أن يكون حرا في الجامعة الا اذا تجنب كليا أي شيء يمكن أن يثير انتباها أو شكوكا غير مرغوبة.

لا أريد أن اقدم هنا سردا طويلا ومؤلما لما آل اليه العالم العربي والاسلامي في معظم جوانبه المعاصرة من تدني معنوي. لكن أرى من المهم أن يربط وضعه بانعدام الحقوق الديمقراطية، وباجواء حرمان من الرفاه والثقة في المجتمع. فالقمع السياسي لم يكن أبدا في صالح الحرية الاكاديمية، وكان له، وهو ما قد يكون أكثر أهمية، أثر كارثي على التفوق الاكاديمي والفكري عندما مورست اشياء مثل منع الكتب والرقابة. وتقديري هو، كما قلت، أن ثمنا باهضا دفع حيث هيمنت أنفعالات سياسية أو دينية وايديولوجيا الامتثال). ادوارد سعيد (انعدام الحقوق الديمقرطية السبب الرئيسي لتردي حال العالم العربي)، صحيفة الحياة، طبعة بيروت، العدد ، في . ---) -.

أن العمل بالاتجاه الرضائي أو الجامع، لابد وأن يقود نحو استحضار قيم حقوق الانسان ومواضيع الحريات العامة، والاسس العامة للديموقراطية. وهذا يعني ضرورة ادخال مفردات هذه المواد وأسسها العامة ضمن المواد الدراسية في المدارس والكليات، وبما يتلائم مع سياقات مرحلة وطبيعة كل كلية أو مؤسسة تعليمية، وأن يكون تدريس هذه المواد متوافقا مع ثقافتنا الوطنية وموروثنا القيمي والحضاري، والاطر الجامعة التي أقرها الدين الاسلامي الحنيف، والاديان السماوية الاخرى .

ثالثا: التعليم العالي وإشكالية المناهج الدراسية.

وطالما نحن بهذا الصدد، فأنه يجب التأكيد على أن تغيير أو تعديل المناهج– لاسيما في حقول التربية الوطنية والتاريخ والتربية الاسلامية– ينبغي أن يخضع لمبادئ وأساسيات مهمة– في مقدمتها النهوض والارتقاء بمستوى التعليم في البلد، مع الاخذ بنظر الاعتبار التعددية الثقافية والقومية. واشاعة الافكار الديمقراطية وحقوق الانسان وروح التسامح والصفح، واحترام الرأي الآخر، عبر التأكيد على التربية المدنية ورفض اي شكل من اشكال التعصب أو التطرف الديني– المذهبي والقومي والمناطقي.

وأن يتم أنجاز المناهج الدراسية بطريقة تجعلها مقبولة من جميع جهات المجتمع العراقي، وهذا يحتاج الى التعاون والابتعاد عن تسييس المناهج وأن تكون المناهج الدراسية بعيدة عن التدخلات وأن تكون هذه المناهج مستوعبة لجميع الافكار التي تهدف الى وحدة البلد أرضا وشعبا، ولا تتأثر بالاتجاهات في التغيير الموجه والمغرض، وأن لا تخضع للتجاذبات السياسية والطائفية والعرقية والمناطقية.

وينبغي أن تتضمن كتب التاريخ والتربية الوطنية شخصيات وطنية، أدت خدمات جليلة في الحفاظ على وحدة الوطن ومصلحته العليا.

وأن تنطوي كتب التاريخ أيضا على شخصيات مقبولة ومعروفة لا تثير النعرات الطائفية والقومية... ولا تميل الى أي مما تطرحه الانعكاسات التي تثير الخلافات بين أبناء الوطن الواحد. بمعنى آخر أن تكون المادة التاريخية فيها شيء من الرضا والقبول من قبل الشرائح الوطنية كافة.

وهذا الامر يتطلب دوما وضع أسس وطنية وعلمية لاختيار اعضاء لجان المناهج ممن يمتلكون أفقا وطنيا واسعا وخلفية علمية رصينة وثقافة دينية وسطية وطروحات جديدة تتوافق مع روح التقدم الحاصلة في ميادين العلم والمعرفة في عالم أصبح كل شيء فيه مفتوحا ومنفتحا على الآخر. مع الاخذ بنظر الاعتبار أن أي منهج مهما توافق مع روح المتغيرات الحاصلة على الصعيد العلمي والتقني والثقافي، فأنه ينبغي أن لا يفرط بقيم الهوية الوطنية بأبعادها الثقافية الأصيلة؛ وفي الوقت نفسه عليه تنمية روح التبادل والتعاون الثقافي والعلمي مع الآخر [20]، ذلك أن أي منهج لا يقوم على تشجيع

---

[20] عبد السلام بغدادي، أفكار أساسية، ص .

[21] لمزيد من التفاصيل، حول اشكالية المناهج في ضوء المتغيرات، أنظر: الحوار الذي اجراه توفيق التميمي، وسعاد البياتي مع معاون مدير عام المناهج للشؤون العلمية والادارية في وزارة التربية الاستاذ غازي مطلك؛ وقارن مع نجلاء الخالدي (مادتا التاريخ والاسلامية هل تخرج من دائرة الخلاف والجدل؟).

التفاعل مع ثقافة الآخر ومخرجات الحضارات الاخرى فأنه لا يمكنه القيام بدوره المفصلي في تغيير المجتمع نحو الافضل، لذا فأن المناهج الدراسية المستقبلية يجب أن تأخذ بالحسبان موضوع الانفتاح على العالم ثقافة وحضارة وتقنية بما يواكب التقدم العالمي الحاصل في ميادين الحياة كافة. فنحن شئنا أم أبينا نعيش عصر العالمية بكل ابعاده.

وطالما نحن بصدد آلية المناهج أو تعديلها أو تغييرها فأنه ينبغي التشديد على أن التغيير يجب أن لا يكون من أجل التغيير، بمعنى أن لا يكون استجابة لرؤى سياسية أو حزبية محددة، بل ينبغي أن ينطلق من رؤية اجتماعية وفكرية وثقافية واقتصادية، مستمدة من روح وطنية جامعة ومستلهمة لتراث وثقافة الوطن والمجتمع ومتطلعة لروح التجدد الحضاري بأبعاده المحلية والعالمية .

رابعا: التعليم العالي وتحديات العصر الرقمي ولواحقه المتشعبة.

.--- التعليم العالي والمتغيرات التقنية المتسارعة

أخيرا يمكن القول– أن جامعاتنا مطالبة اليوم– ليس بتعزيز النهج الوطني في سلوكها ومناهجها حسب، أو بتدعيم استقلاليتها وموضوعيتها، بعيدا عن تدخلات القوى السياسية والاهلية فحسب– فهذا أمر ينبغي أن يكون مفروغا منه– وإنما الاستعداد لمواجهة التحديات والمتغيرات التقنية المتسارعة وغير المسبوقة الحادثة في شتى مجالات العلم والمعرفة، ومنها أفرازات التكنولوجيا المتقدمة، كالبيوتكنولوجي "التقنية الحيوية"، والنانو تكنولوجي "التقنيات متناهية الصغر" والذكاء الصناعي والروبوتات والجينات والتفاعل معها وتنظيمها لمواجهة التحديات والمخاطر الكبرى التي تواجه البشرية.

أن جامعاتنا مدعوة للنهوض الفعال والارتقاء المستمر، والنظر من جديد لواقع حالها ومراجعة خططها وأهدافها، ومدى مواكبة مخرجاتها للتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة. ومتابعة وضع الخريجيين واعدادهم المتزايدة ومستواهم الاكاديمي، والمهارات المتوفرة لديهم والمطلوبة في سوق العمل، ومدى وعيهم بمستحدثات العلوم والتكنولوجيا المذهلة والمتسارعة وكيفية اعداد الاجيال اللاحقة من الطلاب وقادة المستقبل لمواجهة التغيرات المتسارعة في عالم اليوم، وكذلك واقع التحاق الطلاب ببرامج الدراسات العليا في جامعاتنا ودوافع الاقبال المتزايد عليها، والمعوقات التي تحول دون تفعيل الدراسات العليا في المجتمع.

الخلاصة أن مستقبل جامعاتنا مرهون بالاهتمام بدراسات المستقبل والخيال العلمي، الذي يعرف بـ (أدب التغيير) وكذلك ضرورة الاهتمام بالتخصصات العلمية الحديثة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، وبخاصة في مجالات (البيوتكنولوجي، والنانو تكنولوجي، والروبوتات والذكاء الصناعي والجينات) واعداد قادة للمستقبل يجيدون التعامل مع هذه التخصصات المتداخلة واستخدامها لصياغة

صحيفة الصباح، بغداد، شباط، ؛ وقارن مع: ياسين العطواني (اصلاح النظام التربوي والتعليم مسؤولية وطنية تضامنية) الصباح، العدد في) تشرين الاول) .

[22] .جاسم حسين الخالدي، (آلية تغيير المناهج) الصباح، العدد في) ///) .

حاضر ومستقبل عالمنا ووطننا . بعيدا عن أي تحزب سياسي أو تعصب قومي أو انحياز طائفي متعصب.

.--- التعليم العالي وتحديات التجدد والمراجعة ومبدأ التعلم مدى الـ .

وعلى صعيد آخر، لكنه مقارب، فإن اصلاح التعليم– الذي لا يشغل اهتمام التربويين والتدريسيين في بلدنا حسب وانما في جميع البلدان، باعتبار أن التعليم حالة متجددة باستمرار– استدعى اهتمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، عبر دراسة مفصلة قامت باجرائها حو النظام التعليمي في مؤسسات ومدارس العديد من الدول، شملت المانيا وهولندا وفرنسا والسويد وروسيا وسويسرا وبلجيكا والنرويج ونيوزيلندا وهونغ كونغ بالاضافة الى كندا واستراليا والولايات المتحدة الامريكية. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج التي تتعلق باداء الطلبة سواء كانوا طلبة مهاجرين او مواطنين اصليين.

ويمكن استخلاص المفاصل الرئيسية سواء للتعليم الاساسي أو الجامعي على النحو الآتي:

أولا: ان لغة التعليم تلعب دورا جوهريا، وتشكل المدخل الرئيسي للاداء التعليمي الجديد. ليس من حيث استيعاب المواد العلمية فقط وانما من حيث القدرة على التفكير المبدع. ومن هنا فأن تمكن الطلبة من لغة التعليم سواء كانت اللغة الوطنية او لغة اجنبية يمثل مفصلا رئيسيا في اداء الطالب. وبالتالي مستقبله المهني بعد التخرج. وهذا يعني أن السكوت عن ضعف لغة الطالب هو في حقيقة الامر دفع الطلبة الى الاداء المتدني والذي يترك أثاره لسنوات طويلة. وقد وجدت كندا أن الاستثمار في تحسين لغة التعليم لدى الطلبة اقل كلفة واكثر جدوى من اهمال ذلك والافتراض بأن الطالب سيتعلم اللغة فيما بعد. وهذا يستدعي في حالتنا الوطنية أعادة النظر جديا في تعليم اللغة العربية اولا واللغة الانكليزية ثانيا، وتطوير الاساليب والتمكين من المهارات اللغوية. وهو أمر يبدو مستعصيا على الحل وبعيدا عن الاهتمام.

ثانيا: أن الدافعية القوية Strong motivation لدى الطلبة من شأنها أن تساعدهم على الاداء المتميز الى الدرجة التي اعتبر الباحث فيها أن الدافعية رأسمال قائم بذاته Motivation Capital ويتبين أن الطلبة قد يفقدون الدافعية لاسباب كثيرة في مقدمتها شعورهم بعدم الترابط بين التفوق وبين المستقبل. وان المستقبل تتحكم فيه عوامل اخرى غير الاداء المتميز. يشمل ذلك الواسطة والمحسوبية والتمييز والقبول بالعمالة الرخيصة وغير ذلك. ومن شأن انخفاض الدافعية أن يؤدي الى تضاؤل الابداع والابتكار لدى الطلبة، وهي مسألة اخذت تزداد أهمية على المستوى الوطني والدولي. واخذنا نشاهد آثار تدني الدافعية بشكل مقلق يستدعي ضرورة البحث فيها والتصدي لها، وتطبيق البرامج والاساليب التي تحافظ على دافعية عالية لدى الطلبة وبصورة متواصلة .

---

[23] **صفات سلامة، (جامعة لقادة المستقبل... ومستقبل جامعاتنا)، صحيفة الشرق الاوسط، طبعة بغداد، العدد في // ... .**

[24] **ابراهيم بدران، (اصلاح التعليم... مراجعات ضرورية)، صحيفة الدستور، عمان/ الاردن // // ... .**

ثالثا: أن التنوع وليس النمطية هو أحد المداخل الرئيسية للتميز والابداع؛ فقد تبين ان المناطق التي تتمتع بها الادارات التعليمية بحريات واسعة لكي تدخل التغييرات التي تراها ضرورة لتحسين اداء الطلبة، ورفع الدافعية لديهم، وتشجيعهم على الابتكار والتفكير الحر وبما يتلاءم مع احتياجات الطلبة من تلك المناطق كان الطلبة فيها افضل اداء. وكانت كندا من افضل البلدان في هذا الشأن. ومن هنا فأن التنوع والتباين في المؤسسات التعليمية هو أحد الشروط الاساسية لمرونة النظام التعليمي لكي يتمكن من التجاوب مع المتغيرات التي تقتضيها التباينات الاجتماعية او البيئية او الاقتصادية أو التربوية. وهذا يعني أن ادارات التعليم لدينا مطالبة باجراء الدراسات المستمرة للتعرف على افضل البرامج للتوافق مع الظروف المتغيرة التي تعمل خلال المؤسسات التعليمية من جهة، وتطلبها اسواق العمل المعقدة من جهة ثانية.

رابعا: أن التعليم الجيد والاداء المتفوق للطلبة هو أحد أهم الاليات التي تساعد على الاندماج في المجتمع، والتكامل المادي والمعنوي مع مكوناته المختلفة. ومن هنا، فأن الخروج من الرؤية الضيقة التي تمثلها العائلة الصغيرة أو القرية أو الفرد ذاته الى الرؤية الوطنية الكلية المنسجمة مع اساسيات المجتمع تقوم على التعليم الجيد والمتنوع، وتقوم على المعلم الجيد والمؤسسات التعليمية المدركة لدورها الوطني والحريصة على تحسين الاداء. ومن هنا فأن انقسامات الطلبة نعزالهم أو رفضهم للمجتمع الكبير أو عدم القدرة على العمل في إطار الفريق، هذه كلها أعراض تكشف عيوبا اساسية في التعليم تتطلب المعالجة الجادة وفق أسس علمية وبرامج عملية، يشترك في وضعها المؤسسة التعليمية وبمشاركة فاعلة من طلبتها.

خامسا: ان الاستثمار في تحسين انظمة ووسائل واشخاص التعليم في المناطق الاقل حظا (بالمفهوم السائد لدينا)، افضل عدة مرات، واقل كلفة من تجاهل هذا الاستثمار، والبحث عن فرص يصعب التعامل معها.

سادسا: ان الاداء الجيد للطلبة في مواضيع لها اهداف تربوية ووطنية واجتماعية، يعتبر دليلا على نجاح المؤسسة التعليمية بالوصول الى الهدف؛ فاذا كانت الدولة تسعى الى النهوض الشامل الذي يقوم على تحديث الاقتصاد وزيادة كفاءته، في إطار من المؤسسية والقانون، والوحدة الوطنية الصلبة، فأن اداء الطلبة في العلوم ذات العلاقة بهذه الاهداف، كالاقتصاد والادارة والقانون والدراسات الاجتماعية وخدمة المجتمع والثقافة والبيئة والمياه وغير ذلك، هو مقياس على مدى نجاح المؤسسة التعليمية في تحريك هذا الاهتمام لدى الطلبة، وبالتالي ارتفاع الاداء. ان الدول المتقدمة تتقدم لانها في حالة مراجعة وتطوير دائم لكل شيء، وفي مقدمة ذلك التعليم. نحن في بلدنا - بأمس الحاجة للاستفادة من هذه التجارب المتميزة.

وعلى صعيد مماثل، يجب أن نشغل أنفسنا بالاعداد لجامعة المستقبل التي تقوم على العلم والمعلومات والاستثمار... الجامعة التي تقوم على الجدوى الاقتصادية والارتباط مع سوق العمل،

---

[25] **المصدر نفسه.**

الجامعة التي تقوم على مبدأ التعلم مدى الحياة، باعتبار ذلك مطلبا أساسيا من مطالب عصر المعلومات بسبب سرعة تقادم المعلومات واندثارها.

أن فكرة جامعة المستقبل جاءت نتيجة الحتمية المعلوماتية وانتشار الشبكات العنكبوتيةواستخدام فضاء السايبر Cyber. ولهذا يجب أن نكون مستعدين لاقامة جامعة المستقبل، لانها مؤهلة لمثل هذا العمل الكبير المتعلق بالمعلومة ومصدرها وكيفية الوصول اليها باستخدام أحدث التقنيات.

وجامعة المستقبل هذه- ستكون على أشكال عدة، من بينها: الجامعة الافتراضية (الالكترونية)، جامعة العولمة، الجامعة الشركة. وهي جامعة ستجعل من نشاطها وبحوثها العلمية والتطبيقية بحوثا ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها علميا، لذلك فالاستثمار ضروري في حقول هذه الجامعة المتجددة كمؤسسة مستقبلية تتطلع باستمرار الى الخارج. (خارج أسوار الجامعة الى ميادين العلم والعمل الرحبة) .

جامعة تنمي- عوض عما تقد-- مهارات النقد والتحليل والتفكير بدلا عن التلقين والحفظ. جامعة تكثر الحز ولكن من دون أن تخطأ المفصل .

.--- التعليم العالي واشكالية مراكز البحث العلمي

ومن أجل أن تكتمل أبعاد الصورة الجامعية المستقبلية، فأنه ينبغي الاهتمام بمراكز البحث العلمي الحديثة والمتطورة المنفتحة على كل ما هو جديد من أفكار وتقنيات مع حرصها ودأبها في الوقت نفسه، على الحفاظ على الثقافة الوطنية والهوية الوطنية وعدم التفريط بأي منهما في مواجهة عصر العولمة القائم على جملة من التحديات. فالضرورة تبقى قائمة على دعم وتفعيل مثل هذه المراكز البحثية سواء في الحقول الانسانية او التقنية، فمثل هذه المراكز المتطورة تعزز من آليات الثقة بالنفس ومواجهة التحديات الثقافية والعلمية في عصر باتت الحركة السريعة من سماته.

فمثل هذه المراكز، التي ينبغي أن تكون مراكز تفقيس الافكار النيرة والتقنيات المواكبة لروح العصر، هي الاداة التي ينبغي أن نعول عليها . لا لضمان مستقبلنا حسب، وانما لنبقى ضمن سياق التاريخ وإلا فأننا سنجد أنفسنا يوما ليس خارج هذا السياق فقط وأنما خارج حلبة الحياة برمتها! ولكن الحال الذي يؤسف له، ليس على صعيد مراكز البحث العلمي حسب، وانما على صعيد وضع جامعاتنا كافة، أنها تعاني جميعا من مشكلات بنيوية عدة، مما يضعها في مرتبة متدنية من بين الجامعات

---

[26] أحمد عابد، (مفاهيم جديدة تطرق أبواب الجامعات) عن محاضرة للدكتور رياض الدباغ، جامعة عجمان، الامارات، صحيفة الخليج، الامارات،) / / .

[27] .غسان اسماعيل عبد الخالق، (لماذا يجب القلق بخصوص التعليم العالي)، الدستور، عمان،)/ كانون الاول/ / . /

[28] بتصرف عن: .احمد عبد العزيز الكواري، (عولمة التعليم في الخليج)، صحيفة السفير، بيروت، السنة التاسعة عشرة، العدد في)/ مايس/ / .

الاخرى. فمن بين أفضل جامعة في العالم لا توجد جامعة عربية واحدة . ولا يعود ذلك الى ما ذكرنا من مشكلات تتعلق بالوضع الامني أو عدم الاستقرار السياسي أو التدخل الاهلي في شؤون الجامعات– كما هو حاصل في العراق– حسب، وانما يرجع من بين أسباب عدة الى ضآلة الانفاق على الجامعات بصورة عامة، وعلى البحث العلمي الاكاديمي على نحو خاص؛ فما يخصص اليوم لها القطاع، هو أمر مخجل ومؤسف جدا .

أذ لا يزال هذا الانفاق دون الـ .% من مجمل الدخل القومي في عموم العالم الاسلامي% وتحديدا فهو لا يتجاوز . % من أجمالي الموازنات المالية في عموم الوطن العربي في حين يبلغ هذا الانفاق . % في الولايات المتحدة الامريكية و . % في اليابان، و % في كل من فرنسا والدنمارك% . وبما يعادل مليار يورو سنويا في الولايات المتحدة و مليار يورو في دول الاتحاد الاوروبي و . مليار يورو في الصين .

مع الاخذ بنظر الاعتبار أن الدول العربية، ومن بينها العراق لا تعد البحث العلمي جزءا من السياسات العامة في الدولة. كما أن طبقة رجال الاعمال لا تعير اهتماما لتمويل مراكز البحث العلمي أو رعايتها، وذلك لان البحث العلمي لا يدخل في صلب إهتماماتهم الا في القليل النادر(*) وقصارى ما يقدم هو بعض الجوائز الادبية التي يمنحها البعض بين حين وآخر .

ولاستكمال الصورة التي تدل على الفرق الشاسع بين مايصرف على البحث العلمي في البلدان المتقدمة وانعكاساته الايجابية على المجتمع والدولة، وبين شحة هذا الصرف وبخله في الوطن العربي والعالم الاسلامي، تشير ارقام العام – وهي بالمناسبة أرقام أصبحت قديمة– الى أنه توجد في الولايات المتحدة (*) جامعة امريكية مهتمة بنقل وخلق التقنية، وهذا يمثل ثمانية أضعاف عددها عام ، وأن عدد براءات الاختراع بلغ براءة. ووصل المردود المالي الناجم عن استثمار هذه البراءات الى أكثر من . مليار دولار أمريكي وتوفير أكثر من (*) ألف فرصة عمل

---

[29] أنظر في ذلك: .نعمان شحادة، (الجامعات العربية والبحث العلمي) الدستور، عمان،) / / / ( ) ( ) ( ).عبد السلام ابراهيم بغدادي، (تطور التعليم العالي والحريات الاكاديمية في العراق –)، شؤون عراقية، بغداد، العدد الثاني، شباط، ( ) ( ))– . وقارن مع صحيفة الاهرام، القاهرة، . / / / ( ) . .

[30] عبد الجليل التميمي، (نحو تخطيط مستقلبي للعلاقات العلمية في القرن)، صحيفة الحياة، لندن، العدد في / / ( ) / .

[31] .محمود حمدي زقزوق، (الاسلام والعلم)، الاهرام / / / ( ) / .

[32] سهيل ياسين، (هجرة الكفاءات العلمية العراقية) الصباح، بغداد، العدد في (/ مايس/ ( ) (.

[33] آرليت خوري، (ما هي خلفيات أزمة البحث العلمي في فرنسا) الحياة، العدد في ( )/( )/ ( ) ( ) .

(*) هناك بعض المبادرات الطيبة التي قام بها رجال الاعمال في خدمة العلم والعلماء، نذكر منها ما قامت به مؤسسة شومان في عمان– والتي أسسها رجل الاعمال المعروف عبد الحميد شومان (–) من انشاء منتدى ومكتبة شومان في العاصمة عمان، وهي بحق حاضنة علمية للباحثين والمتابعين اذ تقدم خدماتها للرواد طيلة السنة وبمعدل يزيد عن عشر ساعات يوميا.

[34] محمد أبو زيد، (مراكز البحوث في الوطن العربي بين مطرقة التمويل الاجنبي وسندان الانظمة)، الشرق الاوسط، العدد في / / ( ) .

سنويا [*]. وهذا يعني أن الصرف على البحث العلمي هو عمل أستثماري ناجح لا يأتي بعائد علمي فقط وأنما مالي واجتماعي ايضا؛ فمتى ندرك قيمة ذلك!!

--- **التعليم العالي وخدمة المجتمع المحلي.**

وعلى صعيد علاقة الجامعة بالمجتمع وخدمة هذا المجتمع، وأهمية هذه الخدمة، وعناية الجامعات العالمية بها ومبادرتها بتوصيل خدماتها للمجتمع خارج الحرم الجامعي، فإن الجامعات العربية ومن بينها العراقية، قد فشلت في هذه المجال ايضا، فكيف يمكن لتلك الجامعات أن تخدم المجتمعات المحلية التي تنتمي اليها وهي في معظمها ذات أسوار مغلقة؟ وزاد الامر سوءا تدخل القوى السياسية والاهلية في شؤونها الادارية والعلمية. وفي الوقت نفسه فأن تجربة الجامعات في خدمة المجتمع عن طريق انشاء مكاتب استشارية لم تكن تجربة ناجحة بأي معيار من المعايير في الاعم الأغلب .

.--- **التعليم العالي ومعيار الجودة.**

واخيرا، يمكن القول، وضمن هذا الاطار، أنه لربما بسبب هذه الفوضى التي نعيشها فأننا ولحد الآن نفتقر الى الحيوية الثقافية، الى القدرة على توليد الافكار وتحرير العقل من القيود التي كبلناه بها، فصار أسيرا لجملة من المقولات التي تجعل العقل يقيم في سباته وتمنعه من الخلق والابداع على صعيد العلم والثقافة والفكر. ونحن نعرف أن الغرب لم يتقدم الا من خلال تحرير العقل من المسلمات التي كانت سائدة في عصور الظلام التي غلفته في عصوره الوسطى التي كانت بالنسبة الى العرب والمسلمين، ويا للغرابة، فترة ازدهار حقيقي في المعارف والعلوم والحوار الحي الذي ولد تلك الحيوية المدهشة في عصر الانوار العربي في بغداد والاندلس، وما أحاط بهما من مدن واقاليم عربية كانت لا تقل عنهما قدرة على تطوير المعارف والعلوم والافكار.

لكننا الآن نفتقر الى الحيوية الثقافية، فكم عالم اجتماع لدينا، كم عالم نفس، كم باحثا نابها في الانثروبولوجيا، كم عالم فيزياء أو كيمياء؟ كم مفكرا قادرا على ابتداع الافكار وحض الآخرين من الاقوام الاخرى على احتضانها، أو على الاقل الحوار معها؟

أنها اسئلة نعرف جميعا الاجابة المؤلمة عنها. ومن يطلع على تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ، الذي يدعو الى اقامة مجتمع المعرفة، يدرك حجم الهدر في الطاقات الخلاقة للافراد العرب الذين لا يجدون من يعنى بافكارهم وأبحاثهم؛ ويدرك كذلك أن العرب لا يتواصلون مع

---

[35] **داخل حسن جريو (العلم والتقانة والتنمية)، الثورة، العدد في // /.**

[*] **يقول احد الباحثين العرب–وهو يتألم من وضعنا العلمي البائس قياسا بما وصل اليه الغرب من تقدم وأزدهار–"لو نظرنا فيما يزخر به عالمنا المعاصر من بحوث واختراعات علمية وفكرية وثقافية لرأينا إن إسهاماتنا في هذه البحوث والاختراعات تكاد تقرب من الصفر. مع أنه أصبح في عالمنا العربي الآن ما يزيد على (*) جامعة حديثة، تضم اكثر من عشرة ملايين جامعي، إضافة إلى اكثر من الف مركز للبحث والتطوير. ولكن اسرائيل مع ذلك لا تزال تتفوق علينا كميا ونوعيا في ما تنتجه من ابحاث واختراعات؛ ما يؤكد ان حداثتنا العلمية والثقافية لما تزل جسما غريبا وناتئا في بيئتنا، ولما يحصل بعد ذلك التفاعل الإبداعي الخلاق بيننا وبينها الأمر الذي مضى فيه العالم المتقدم من دون عوائق مقدما كل يوم براهين مذهلة على القدرات الإنسانية في تغيير العالم". أنظر: كرم الحلو، (حداثتنا المخادعة)، الحياة، " : .**

[36] **.نعمان شحادة، مصدر سابق، ص .**

العالم بحثا وترجمة. فبحسب التقرير فأن مجموع ما ترجمه العرب من كتب منذ عهد المأمون لا يتجاوز عشرة الآف كتاب، كما أن عدد الكتب المترجمة في العام تساوي كتابا واحدا لكل مليون مواطن عربي. فأي خراب هذا وما هي أسبابه؟

أن المؤسسة الاكاديمية العربية لا ترصد للبحث العلمي – كما ذكرنا سابقا– الا الفتات، والمؤسسات التابعة للدولة وللمجتمع المدني لا تهتم بالفكر والعلم والثقافة الا بوصف هذه الامور بهرجة وتجملا ومسائل تكميلية يمكن غض البصر عنها. ولهذا لا تتطور الافكار ولا يتطور المجتمع، ويجد الافراد النابهون نفسهم في مجتمعاتنا راغبين في الرحيل الى البلدان التي توفر لهم المختبرات والوسائل التي تمكنهم من الابتكار والابداع [37].

والنتيجة التي نخلص اليها من هذه المفردة، أن المشكلة ليست في قلة الجامعات أو نقص المدارس وحسب، بل العلة الآمر هي في النوع أو الكيف وتحديدا نوعية التعليم الذي– وللاسف الشديد– له دور كبير في كثير من المشكلات المعقدة وفي مقدمتها التخلف والتطرف والفقر والعنف بل أن بعض المؤسسات المحسوبة على العلم والمعرفة باتت مفاقس للمتطرفين والمتخلفين.

فما أحوجنا اليوم الى اعداد مشاريع قوانين تنظم العملية التعليمية برمتها، وفي مقدمتها اعداد مشروع قانون أساس لهيئة تعنى بضمان الجودة في التعليم، هيئة تكون مستقلة وتتمتع بالحياد والشفافية ولها شخصية اعتبارية. هيئة تصب جام اهتمامها على بناء منهج تعليمي جامعي حداثوي متجدد، يتضمن تطوير البرامج التعليمية ومحتويات المفردات الدراسية وموارد التعليم بشكل عام. وكذلك الاهتمام بتدريب. كوادر التدريس والكوادر الادارية والعناية بتطوير الكليات التكنولوجية والادارية والمعاهد الفنية. والدعوة الى إنشاء شبكة معلومات تربط بين جميع الكليات التكنولوجية "ما يسمى الآن بنظام الجامعة الالكترونية أو الافتراضية" مع ربط التدريب باحتياجات سوق العمل– كما سبق وأن أشرنا الى ذلك من قبل– مع اخضاع التعليم الجامعي كله للتقييم الدائم ضمن نظام الجودة العالمي ISO الذي له معايير محددة منها إجراء اختبارات الجودة بشكل مستمر لضمان جودة الخريجين [(*)].

---

[37] **فخري صالح، (عن أي مجتمع معرفة نتحدث) الحياة، العدد، في / / ( ) .**

[38] **عبد الرحمن الراشد، (جودة التعليم الجامعي) صحيفة الشرق الأوسط، العدد في (/ أيلول/ ( ) / .**

[39] **عبد الرحمن الراشد، المصدر نفسه، ص .**

[(*)] **الجودة أو الايزو ISO هو (مجموعة المواصفات القياسية التي تتضمن المتطلبات التي تحقق جودة المنتج أو الخدمة، وضعت من قبل منظمة التقييس الدولية organization for international standirzation لكي تعتمدها المؤسسات والمنظمات العالمية التي ترغب في تحقيق الجودة). أما من الناحية الاخرى فالايزو (ISO) كلمة من اللاتينية تعني (متساوي). والمنظمة العالمية للتقييس: هي إتحاد عالمي مكون من هيئات تقييس وطنية تمثل أكثر من). دولة ومقر الاتحاد في جنيف– سويسرا. وقد أصدرت هذه المنظمة اكثر من مواصفة قياسية تغطي جميع المجالات الصناعية والخدمية. واصبح الحصول على شهادة الايزو جواز مرور للعالمية والتنافس الشديد. وحتى عام (لا توجد معلومات بعد هذا التاريخ) لم تنجح أي مؤسسة عراقية خاصة أو عامة في الحصول على هذا الامتياز: حمدي العطار، (الايزو والمواصفات القياسية)، صحيفة الزمان، بغداد: العدد ، في)) ايلول) : .**

الخاتمة:

أخيراً، وفي ضوء ما تقدم، نقول أن التخطيط لجامعة المستقبل القائمة على اشتراطات التطور العلمي العالمي ومواكبة المستجدات في فروع المعرفة والتقنية المتناهية الدقة، بما يعزز مقومات البناء الوطني ويرصن دعائم الوحدة الوطنية، ويعلي من شأن الروابط المدنية والوظيفية على حساب التجاذبات الاهلية والفرعية، انما يتطلب الاهتمام بنوعية التعليم ومجاله الحيوي. فالتعليم وفق ما أصبح متفق عليه عالمياً، ينبغي أن يتحرر من القيود السياسية والحزبية وجميع أشكال الانعكاسات الطائفية والعرقية والمناطقية، تعليم وطني يساوي بين جميع أفراد الوطن، تعليم ديمقراطي متاح لجميع شرائح المجتمع، لا يفرق بين أحد وآخر، الا وفق معايير الكفاءة والجودة والرغبة في التحصيل المعرفي المتواصل. تعليم متحرر من القيود التي تكبل حرية العقل العلمي– التجريبي، تعليم يتأطر بآفاق الحرية الاكاديمية الرحبة من دون كوابح او قواطع الا وفق ما يحدده القانون المدني الذي ينظم هذه الحرية في ضوء مصلحة الوطن والمواطن.

أن التعليم المدني الديمقراطي المنفتح على كل ما هو جديد وعالمي، التعليم المفضي الى الابداع والابتكار التعليم المتجاوز للانتماءات الضيقة، والقوى المقاومة للتغيير والحداثة بكل ابعادها التربوية والثقافية والعلمية، هو الوتد الذي تبنى عليه أركان الوحدة الوطنية المتراصة، وحدة مبنية على أسس عقلانية علمية، فضلاً عن أسسها الثقافية والتاريخية، والرغبة والمصلحة في العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد.